

النظرية السياسية لأبي علي المودودي

إعداد الطالب : عمر رويضة
معهد الفلسفة

إختيار الموضوع :

إن ميلي الى الدراسات الإسلامية بالاضافة الى رغبتي في معرفة النموذج الإسلامي للدولة هل هو نموذج مرن متغير أم هو نموذج جامد لا يقبل التغيير والتجديد ؟ يمثل السبب الأول الذي دفعني الى تناول هذا الموضوع . ويضاف الى ذلك اعتقادي بأن فكر المودودي السياسي لم يحض بالعناية الكافية ، ولذا يمكن اعتبار أن البحث قد تناول جانباً شبه مغفور في فكر المودودي - حسب رأي -

الإشكالية المدروسة :

يمكن تحليلها الى الأسئلة التالية : هل المودودي نظرية سياسية ؟ وهل هي أصولها ؟ وما مصدرها ؟ وما طبيعتها ؟ .. وقد جاء البحث اجابة على هذه التساؤلات ، وبذلك أوضحت أن المودودي يعتبر صاحب نظرية سياسية مستمدة من مبادئ الإسلام ومقاصد شريعته .

الصعوبات :

وأولها ندرة الدراسات السياسية لفكر المودودي ، كما أن أفكار المودودي السياسية التي جاءت موزعة في كتبه على كثرتها جعلت من الصعوبة بمكان جمعها وتنظيمها وصياغتها على شكل نظرية سياسية متكاملة .

أهمية البحث :

إن قيمة البحث تأتي من كونه يبرز قضية - اعتبرها على قدر كبير من الأهمية - وهي :

الثواب والمتغيرات في السياسة الشرعية . لأن النظرية السياسية الإسلامية كما استنبطها المودودي تبين أن الإسلام اقتصر في مجال الحكم على تعيين المبادئ العامة مثل الحاكمية ، الشورى ، العدل ، والخلافة ... وهو ما يمثل عنصر الثواب ، وفسح المجال للإجتهد في إطار المبادئ الدستورية وهو ما يمثل عنصر المتغيرات في السياسة الشرعية .

مقدمة :

استهللت البحث بنبذة موجزة عن حياة المودودي وعن تأسيسه للجامعة الإسلامية ومنهجها الإصلاحى ، ثم أشرت الى مؤلفات المودودي وترجمتها خاصة الى أهم اللغات ومنها العربية والانجليزية .

كما أوضحت من خلال مؤلفات المودودي مكانته في مجال الفلسفة السياسية . وأثبتت أن كتابات المودودي تمتاز على ما كتبه الفلاسفة المسلمين الذين تأثروا الى حد التقليد بفلسفة اليونان بأنها مستدة من القرآن والسنة .

كما أشرت الى أن المودودي حين يكتب في مجال السياسة لا يكتفى بعرض الأفكار من وجهة سياسية بل يتجاوز ذلك الى البعد الفلسفى والقيم والمبادئ التي تركز عليها تلك الأفكار السياسية ، ومن ثم فكتاباته تدرج في مجال الفلسفة السياسية لأنه لا يقف عند حدود الوقائع والظواهر كما يفعل رجال السياسة اذ يبحث في عالم القيم والغايات . وهو من صميم الفلسفة السياسية .

مخطط البحث :

يتكون البحث من خمسة فصول : تناولت في أصول النظام الإسلامى بدءاً بأصول النظام الأخلاقى ونعني بها المبادئ الكلية العامة التي يرسم من خلالها الإسلام السمات العامة لنظام الحياة وأولها ما تعلق بالنظام الأخلاقى وهي :

أولاً : تحقيق مرضاة الله لأن أسمى غاية خلق لأجلها الإنسان هي عبادة الله وفق المنهج الشرعى .

ثانياً : النهي عن المنكر اذا ظهر فعله والأمر بالمعروف اذا ظهر تركه مصداقاً لقوله تعالى : ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر﴾ .

ثالثاً : تخليق الحياة لقد أمر الإسلام باحترام القيم الخلقية والتعامل في إطارها ولو كان ذلك مع الأعداء ، قال تعالى : ﴿لا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب الى التقوى﴾ .

وقال رسول الله ﷺ : إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق .

أما أصول النظام الإجتماعي فأهمها ما يلي :

1 - وحدة الأصل البشري : يقرر الإسلام أن الناس على اختلاف أجناسهم وألسنتهم هم اخوة من أب واحد ، وبذلك وضع الإسلام حداً لتلك الأفكار التي كانت تغذي اعتبارات التفوق والإمتياز والإستعلاء الطبقي .

2 - المساواة بين الناس : الناس سواسية لا فرق بين طبقة وأخرى وبين العربي والأعجمي إلا بالعمل الصالح ، ولا بين الذكر والأنثى قال تعالى : ﴿من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة﴾ فالله تعالى قد كرم الناس جميعاً بدون استثناء مصداقاً لقوله تعالى : ﴿ولقد كرمنا بني آدم﴾ . فهذه الكرامة مؤمنة للجميع في النظام الإسلامي .

3 - الأخوة الإسلامية : إن النظام الإسلامي يدعو الى إقامة علاقة أخوة بين المسلمين بحيث يجعل منهم جسداً واحداً يتأثر لتأثر أي جزء منه ، قال ﷺ : مثل المؤمنين في توادهم وتراحهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهرى والحمل .

أما أصول النظام الإقتصادي فأهمها ما يلي :

1 - حق الإنتفاع بالثروة : يرى الإسلام حق الإنتفاع بما أودع الله في الأرض من ثروات حق يتساوى فيه جميع الناس ، ولذا يحرم الإسلام احتكار ذلك لصالح فئة أو طبقة معينة ، ويرى أن للإنسان حاجات معيشية وضروريات حياتية لا بد من توفرها لأنها تتعلق بحفظ الحياة وهو مقصد من مقاصد الشريعة .

2 - لا يجوز تعطيل الثروات والمنافع : يعتبر الإسلام أن كل شيء خلق لغاية بما في ذلك الثروة والتي هي هدف طريق لا هدف غاية ، لأنها لتحقيق الحياة الكريمة . ولذا ذم الإسلام البطالة وتعود من الكسل وحرمة تعطيل الثروة والإحتكار .

3 - التفاضل الطبيعي والموضوعي : يعترف الإسلام بمستويين من التفاضل بين الناس . المستوى الأول : ويتمثل في التفاوت الطبيعي بين البشر من حيث صفاتهم الجسدية وقدراتهم العقلية وإمكاناتهم العملية .

المستوى الثاني : من المبادئ التي يقوم عليها الإقتصاد الإسلامي اعتبار العمل هو أساس امتلاك الثروة ، إن التفاوت في الرزق وجميع الحظوظ هو نوع من الرحمة والتعبير عن التفاوت

الطبيعي وهذا لما تتكافؤ الفرص قال تعالى : ﴿والله فضل بعضكم على بعض في الرزق﴾ .

مفهوم التوحيد وصلته بنظام الحياة :

إن الصلة بين عقيدة التوحيد ونظام الحياة في الإسلام هي صلة انبثاق فلا شيء من النظام لا يتصل بمبدأ التوحيد قال تعالى : ﴿قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين﴾ . وقد بين علماء العقيدة هذا المفهوم بقولهم : (إنه اعتقاد بوحداية الله وإفراده بالعبودية ، وتوحيده في ربوبيته وهو العلم بأنه لا خالق ولا مدبر ولا متصرف سواه) . لأن التوحيد يتعلل الى الإعتقادات التالية :

1 - الإعتقاد بأن الله واحد في ذاته وصفاته

2 - الإعتقاد بوحداية ربوبيته تعالى : فهو المربي والموجه والخالق

3 - الإعتقاد بألوهيته أي أنه المستحق للعبادة .

4 - الإعتقاد بأنه المشرع للإنسان دون غيره .

ويمكن أن ندلل على مشروعية هذا المفهوم الجامع للتوحيد من خلال الآيات التالية :

المعنى الأول قال تعالى : ﴿وما أمروا إلا ليعبدوا إلهاً واحداً﴾ .

المعنى الثاني قال تعالى : ﴿ألا له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين﴾ .

المعنى الثالث قال تعالى : ﴿أن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه ذلك الدين

القيم﴾ .

المعنى الرابع قال تعالى : ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم

لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت﴾ .

والتوحيد نوعان توحيد نظري ، وهو توحيد معرفة ، وهو الإعتقاد بأن الله واحد في ذاته

وأن يجمع صفات الكمال .

وتوحيد عملي وهو توحيد سلوك أي أن يتوجه الموحد بجميع أفعاله لإرضاء الله سبحانه

وتعالى :

وفي الفصل الثاني عرفت في بدايته معنى السياسة لغة واصطلاحاً وبينت أن جميع دلالات

اللفظ تفيد معنى القيادة والتوجيه وتتصل بالسلطة والتدبير ، أما في عصرنا الحديث فأصبحت

تتسع الى عدة موضوعات منها : النظرية السياسية ، الدستور والأحزاب ، السياسة والدولة ...

ثم ميزت بين مفهوم النظرية السياسية والنظام السياسي ، فالنظرية هي جملة من التصورات

المتسقة تهدف الى ربط النتائج بالمبادئ ، أما النظام السياسي فهو مجموعة المؤسسات التي تتوزع

بينها آلية التقرير السياسي لأن النظام يتصل بطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم .
أما النظرية السياسية في الإسلام فهي جملة التصورات المستمدة من تجربة الدولة الإسلامية
والمعبرة عن المبادئ الشرعية ومن خصائصها :

أولاً : الحاكمية (السلطة العليا)

وهي السلطة التي لا يعلو سلطانها أي سلطان ، ويوضحها المودودي بقوله : (إن الحاكمية
في هذا الكون ليست لأحد غير الله ولا يمكن أن تكون لأحد سواء وليس لأحد الحق في أن
يكون له نصيب فيها) ، فالله وحده صاحب الحاكمية سواء تعلق الأمر بالعقيدة أو القانون أو
النظام وقد استند المودودي الى بعض الآيات منها قوله تعالى : ﴿أَن الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا
تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ .

ثانياً : مبدأ التشريع

تقوم النظرية السياسية على أن المشرع هو الله صاحب الحاكمية ويقول المودودي : (ليس
لأحد من دون الله شيء من أمر التشريع والمسلمون جميعاً ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً لا
يستطيعون أن يشرعوا قانوناً ، ولا يقدرّون أن يغيروا شيئاً مما شرع لهم) ، وهذا على خلاف
الحكومات الوضعية التي يتولى فيها مهمة التشريع مجلس خاص . قال تعالى : ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ
الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ .

ثالثاً : مصدر القانون

تقوم النظرية السياسية في الإسلام على أن مصدر القانون هو القرآن والسنة ولا يجوز أن
يخالف القانون في أي مادة هذين المصدرين وهو ما يوضحه المودودي بقوله (إن دولة الإسلام
لا يؤسس بنينها إلا على ذلك الشرع الذي جاء به النبي من عند ربه مها تغيرت الظروف
والأحوال) ، ولذا فالقانون مقدس لأنه بمثابة نصوص شرعية ، وطاعته من طاعة الله فليس
القانون في الدولة الإسلامية مجرد قواعد تنظيمية بل هو دين .

رابعاً : مبدأ الطاعة

إن طاعة الحاكم تجب متى كانت موافقة لطاعة الله ورسوله . لأن الحكومة كما يقول
المودودي : (لا تستحق طاعة الناس إلا من حيث أنها تحكم بما أنزل الله وتنفذ أمره تعالى في
خلقه) ، ولأن أولي الأمر لا يطاعون لأشخاصهم بل لامتثالهم للشرع والتزامهم بالسياسة
الشرعية ولذا أمر الله تعالى بطاعة أولي الأمر بعد الأمر بطاعة الله ورسوله ، قال تعالى :
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ .

ثم أوضحت مفهوم الخلافة لغة وشرعاً من خلال الآيات التي تضمنت لفظ الخلافة والتي هي

النيابة عن الغير ، أما شرعاً فهي النيابة عن الرسول ﷺ في تطبيق شرع الله ، قال تعالى : ﴿ يَا دَاوُدَ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ ﴾ . وفي هذه الآية يقول ابن كثير : (هذا أمر من الله عز وجل لولاه الأمور أن يحكموا بين الناس الحق المنزل عليهم ، ولا يعدلوا عنه فيضلوا) ، ولذا فالحاكم هو خليفة مستخلف من الله سبحانه ولا يمكن أن يتصرف إلا كنائب وفق منهج مخصوص معلوم . فمكانة الإنسان باعتباره خليفة تستلزم أن يتصرف حسب خطة من استخلف وهو الله . وهذه الخلافة لا تكون صحيحة كما ذكر المودودي إلا من وجهتين : (إما أن يكون ذلك الخليفة رسولاً من الله أو رجلاً يتبع الرسول فيما جاء من الشرع والقانون من عند ربه) .

الخلافة السياسية :

إن الخلافة كنظام سياسي يقوم على مبدأ أن الحاكم الحقيقي هو الله وأن رئيس الدولة هو خليفة الله لا يجوز أن يتصرف في أي مجال من مجالات الحياة إلا وفق نصوص الشرع ومقاصده لأن الأصل في الدولة الإسلامية كما يقول المودودي : (هو أن نؤمن بسيادة الله ورسوله القانونية وتتنازل لها عن الحاكمية) . فالخلافة رئاسة عامة للمسلمين في أمور الدنيا والدين نيابة عن الرسول ﷺ في تطبيق شرع الله بتدبير شؤون المسلمين وفقاً لذلك .

ثم تطرقت الى مواطن الالتقاء بين نظام الخلافة والديمقراطية حيث أشار المودودي الى بعض المبادئ التي أقرها الإسلام وقد اعتبرها دليلاً على الديمقراطية الإسلامية وفي هذا يقول : (وهي تتفق ومبادئ الديمقراطية في ضرورة أن تتكون الحكومة أو تتغير أو تسير برأي الشعب) . بالإضافة الى مبدأ المساواة والحرية وحق النقد ، فهذه المبادئ يرى المودودي أن الإسلام قد أقرها مما يؤكد موافقة النظام الديمقراطي غير أن موقف المودودي هذا يبدو غير منسجم مع ما ذهب إليه في مواضع أخرى إن يقول : (هذه خصائص الديمقراطية وأنت ترى أنها ليست في الإسلام في شيء فلا يصح إطلاق كلمة الديمقراطية على نظام الدولة الإسلامية) .

ثم حاولت إبراز موقف المودودي من الحكم بمقتضى الشرع من خلال الآيات التي استند إليها والتي تفيد أن نظام الحكم ينبغي أن يستمد من نصوص القرآن والسنة ، وفي هذا يقول المودودي : (يقول القرآن أن كل حكم خلاف حكم الله ليس خطأ أو حراماً فحسب بل هو كفر وضلال وظلم وفسق) . وقد استند في ذلك الى بعض الآيات منها قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ بغير ما أنزل قد أخطأ مرتين مرة لما رفض ما أنزل الله إليه من أحكام ، ومرة لما احتكم بغير ما أنزل الله ، ولذا يقول الشيخ البيضاوي وصف الحكام

بالظلم ، والكفر ، والفسق ، (فكفرهم لانكاره وظلمهم للحكم على خلافه ، وفسقهم بالخروج عنه) .

والملاحظ أن المودودي قد فهم أن لفظ الحكم الوارد في الآيات القرآنية يعني القيادة السياسية وهو ما بدا لي غير مقنع لأن الحكم جاء بمعنى التقاضي وفصل الخصومات لا بالمعنى النظام السياسي ولذا بينت أن المودودي استند الى آيات لا تؤيد ما أراده من أن الحكم لا يعني الحكم بالمعنى الذي نستخدمه في الدراسات السياسية ولذا يقول الدكتور محمد عمارة : (ومن ثم فإن اشتقاق حاكمية الله بمعنى الحاكمية في النظم من هذا المصطلح إن ما هو تأسيسي على غير أساس) .

مبادئ الحكم في الإسلام :

يرى المودودي أن نظام الحكم في الإسلام يتميز بالمبادئ التالية :

1 - سيادة القانون الشرعي : إن الشريعة الإسلامية هي القانون الأساسي للدولة ويوضح ذلك بقوله : (إن حكم الله ورسوله في عين القرآن هو القانون الأعلى الذي لا يملك المسلمون إزاءه سوى اختيار سبيل الطاعة والإنصياع وهذا مصداقاً لقوله تعالى : ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً ﴾ .

2 - مبدأ الشورى : تعتبر الشورى من أخص ما تميز به نظام الحكم في الإسلام الى درجة أن بعض العلماء قالوا : (من لا يستشير أهل العلم والدين فعزله واجب) . وقد جاءت نصوص القرآن والسنة مؤكدة لأهمية الشورى منها « وشاورهم في الأمر » وقوله ﷺ : اجعلوه شورى بينكم ولا تقضوا برأي واحد .

3 - العدل : من أسمى مقاصد الشريعة كما يقول ابن قيم الجوزية : (إقامة العدل بين الناس . من خلال ما شرعه من الطرق الحكيمية قال تعالى : ﴿ ولقد أرسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ﴾ .

4 - المساواة : يقرر النظام الإسلامي أن الناس على اختلاف أجناسهم وألسنتهم وأعراقهم سواسية لا يتفاضلون إلا بالتقوى والعمل الصالح لأن القيمة الإنسانية واحدة وأن الحظوظ الاجتماعية من سلطة ومال ومكانة لا تكسب صاحبها أي امتياز قانوني ويوضح المودودي ذلك بقوله : (إن جميع المسلمين متساوون في الحقوق تساوياً تاماً دون اعتبار للون ، أو جنس ، أو لغة ، أو وطن ، ولم يكن لأي شخص أو جماعة أو طبقة ، أي نوع من الإمتياز) .

وفي الفصل الثالث : عالج مفهوم الدولة باعتبارها ضرورة لاستمرار الإجتماع البشري وانتظام الحياة الإجتماعية . وفي هذا يقول المودودي : (إن وجود قوة القاهرة تأخذ على عاتقها مهمة إقامة تنظيم المجتمع أمر ضروري) .

كما يعلل المودودي ضرورة وجود الدولة في الإسلام بأنها تتبع من اعتقاد المسلم بأنه إذا لم يتبع قانون الله فإن إدعاءه للإسلام باطل لا معنى له . كما يرى أن طلب السلطة للإقامة الدين وتطبيق الشريعة وتكوين الحكومة وإيجادها : (ليس أمراً مشروعاً فحسب وإنما مطلوب ومندوب) . ويوافق هذا الرأي ما اتفقت عليه كلمة المسلمين حول وجوب الإمامة ويمكن أن نسوي بعض الأدلة الشرعية منها : قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ . وقال ﷺ : من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية . وما يفهم من النصين هو الوجوب كما أن طبيعة القوانين الإسلامية دليل على وجوب إقامة الدولة وذلك بما تضمنت من تنوع إقتصادي ، إجتماعي ، وسياسي ... مما يدل على أنها أعدت لتنظيم دولة . ويضاف الى هذا أن القوانين وحدها مهما بلغت قوتها لا تعني عن وجود الدولة ولا تكفي لإصلاح المجتمع .

كما أن احتواء القرآن على بعض الأحكام التي لا تطبق إلا بوجود الدولة ممثلة في الإمام كحد السارق والقاتل ... دليل آخر على ضرورة وجود الدولة كما أوجب الإسلام قتال مانعي الزكاة والبطالة والمتعدين على أرض الإسلام والجهاد لرفع راية الإسلام . كل ذلك لا يمكن تحقيقه ما لم تكن سلطة الدولة قائمة .

ومن خصائص الدولة الإسلامية في نظر المودودي ما يلي :

1 - دولة فكرية : لأنه لا ينال العضوية بها إلا من كان يؤمن بعقيدتها ويؤمن بأن نظام الإسلام هو أكمل الأنظمة وأرقاها على الإطلاق . فكل من آمن بالإسلام كمنهج شامل للحياة استحق بذلك العضوية في الدولة مهما كانت جنسيته أو لونه ...

وهذا المبدأ غريب عن البشرية لم تألفه . والناس ما عرفوا في القرون السالفة إلا الحكومات القائمة على القومية والطبيعة .

2 - دولة فريدة : ان الدولة في مفهوم الإسلام تمثل نموذجاً فريداً ، لأنها قائمة على مبدأ الخلافة . فجميع أفرادها هم خلفاء الله كل في مستوى صلاحياته بما في ذلك الإمام ولذلك تختلف عن جميع أشكال الدولة التي عرفت في تاريخ الإنسانية رغم ما قد يلاحظ من تشابه .

3 - دولة متوازية : لأنها بقدر ما ترعى حقوق الأفراد تؤمن بحقوق الجماعات وبقدر ما

تتعهد حقوق الدولة تحفظ حقوق الأفراد والجماعات ، وإذا كان هذا لا يتعارض مع مقتضيات الضرورية . لأن إقامة التوازن والإعتدال أمر موكول الى الدولة وللإمام أن يتصرف حسب ما يقتضيه ذلك بتقييد حق الأفراد القائم على مبدأ دفع أشد الضررين ، لأن الوالي العادل له حق التدخل في شؤون الأفراد رعاية للصالح العام ولأن الشارع منح للوالي سلطات تقديرية واسعة .

4 - دولة أخلاقية : يرى أبو الأعلى أن أساس الأفضلية في هذه الدولة هي الأفضلية الأخلاقية لا غير ، وأولي الأمور بالناية وأجدرها بالاهتمام والرعاية عند انتخاب القادة وأهل الحل والعقد في هذه الدولة هي نظافة الأخلاق لأن القيم الأخلاقية مقدمة في جميع المعاملات ولو كانت مع الأعداء ، ومهما ضيعت على المسلمين من منافع ، بل وفي أشد الظروف مثل الحرب كما قال ﷺ : لا تقتلن ذرية ولا عسيفاً ولا امرأة .

غاية الدولة في نظر الإسلام :

إذا كان أنصار نظرية الحقوق الفردية يرون أن للبشر حقوقاً تولد بميلادهم . وأن الدولة ما وجدت إلا لحماية هذه الحقوق ، نجد الدولة الإسلامية تتجاوز ذلك لأنها لا تكتفي بحقوق البشر بل بحقوق الله عليهم أيضاً لأن غايتها تتصل بطبيعة نظامها السماوي وخصائصه ، وفلسفتها الشرعية . وهو ما يمكن تلخيصه فيما يلي :

- 1 - تحقيق العدل : قال تعالى : ﴿وأمرت لأعدل بينكم﴾
- 2 - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر : قال تعالى : ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر﴾ .
- 3 - تنفيذ القانون الشرعي : قال تعالى : ﴿وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيئنا عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله﴾ .

سلطان الدولة :

تكاد الأنظمة السياسية على اختلافها تتفق في تحليل سلطة الدولة الى سلطات ثلاث تشريعية وقضائية وتنفيذية .

أولاً السلطة التشريعية : تتكون السلطة التشريعية من أهل العلم والاجتهاد ، غير أن هذه الهيئة لا تملك حق التشريع بصفة مطلقة لأن المشرع هو الله . ولذا فمن صلاحياتها كما ذكر المودودي :

1 - بالنسبة للقضايا التي جاءت فيها نصوص ثابتة فعل الهيئة هو توضيح وشرح مقاصد الدين .

2 - بالنسبة للتوازن التي لم يرد فيها نص شرعي فعمل المجلس هو استنباط الحكم الشرعي بواسطة الاجتهاد .

ويذكر المودودي أن المهمة الحقيقية لهذه الهيئة هي وضع القواعد واللوائح لتنفيذ الأحكام الشرعية قصد ضمان تطبيق النصوص . هذا بالإضافة الى إقرار التأويل المرجع بالنسبة للنصوص التي تحمل أكثر من تفسير .

ثانياً : السلطة التنفيذية : تضم هذه الهيئة رئيس الدولة والوزراء ... وأهم ما تهدف إليه هذه الهيئة هو تنفيذ القانون الإلهي ، وتهيئة الظروف لذلك فهي مقيدة بقرارات الهيئة التشريعية وأعضاؤها لا يملكون أن يرفضوا أو يمتنعوا عن تطبيق أي نص أقرته الهيئة التشريعية .

السلطة القضائية :

وتتكون هذه السلطة من المحاكم بأنواعها ودرجاتها وعلى اختلاف تخصصاتها وهدفها هو تحقيق العدالة من خلال تطبيق القوانين . وتمتاز السلطة القضائية باستقلالها . فليس هناك أي سلطة بإمكانها أن تقيد حرية القاضي ما عدا النصوص الشرعية . ولذا قال القاضي أبو يعلى في الأحكام السلطانية ، (لومات الإمام لم يعزل قضاة ، لأن القاضي ناظر المسلمين لا لمن ولاء لذا لو أراد عزلهم لم يملك ذلك لما كانوا مقيمين على الشرائع .

العلاقة بين سلطات الدولة :

تقوم العلاقة بين سلطات الدولة الإسلامية أساساً على احترام القانون الشرعي الذي يعطى سلطانه جميع أعضاء الدولة بما فيهم الإمام حيث تنتهي جميع الصلاحيات وأن الثابت في هذه العلاقة هي أن تكون قائمة على الشورى سواء مع السلطة التنفيذية أو التشريعية أما أن يلتزم الإمام برأي الأغلبية أو الأقلية أو يخالفها معاً فهذا ما لم يثبت فيه نص ، ولأهل الحل والعقد أن يقننوا لهذه العلاقة وهو ما يوضحه المودودي بقوله : (فالتعديلات الفرعية التي يجوز أن تأتي بها هي من قبل أن تحدد لرئيس الدولة صلاحياته الإدارية والقضائية) لأن بعض الصلاحيات التي كانت لسيدنا أبي بكر أو عمر رضي الله عنهما ما كانت بموجب نصوص شرعية . بل لأن أهل الشورى كانوا يثقون فيه ويطمئنون بحكمه .

كما تعرضت في الفصل الرابع الى شكل الدولة هل هي بسيطة أي تخضع لسلطة مركزية واحدة ؟ أم مركبة تضم عدداً من الدول بحيث يكون لكل دولة بعض الحرية في سياستها الخاصة ؟

يرى أبو الأعلى المودودي أنه لكي نتعرف على شكل الدولة الإسلامية لابد من استعراض بعض الصور من حياتها لتبين من ذلك طبيعة العلاقات والصلاحيات المخولة لأهل الحل والعقد ، فأول ما نلاحظه أن الخليفة تسند إليه مهام الدولة عن طريق الانتخاب المعبر عن موقف الأمة .

والخليفة هو رئيس المجلس التشريعي يحضر جلسائه بنفسه ويقرر بعد استشارة هذه الهيئة ما يراه صواباً .

كما أن المجلس التشريعي لا يملك إلا أن يجتهد في حدود النصوص الشرعية ، كما أن الجمهور في الدولة الإسلامية لا يمثل مصدر السلطة والمرجع في التشريع لأنه مقيد بالشرعية . كما أن سيادة الأمة في نظام الدولة لا تتجاوز حقها في اختيار رئيس الدولة ومحاسبته . وبذلك فالدولة الإسلامية ليست ديمقراطية ولا هي تيوقراطية إنها ذات شكل استخلافي لأنها تمثل النيابة عن الله . أما عن طبيعة الدولة وهل هي مركبة أو بسيطة فهذه مسألة اجتهادية ما دامت النصوص الشرعية غائبة في هذه القضية .

تشكيل الحكومة :

يتضمن تشكيل الحكومة مبحثين أساسيين هما : نصب الإمام ، وتشكيل مجلس الشورى .
مبدأ الشورى ونصب الإمام : لقد أعطى الإسلام الأمة حق إختيار رئيس الدولة إذا ما خلا منصب الرئاسة بعزل أو استقالة أو موت ... عن طريق الشورى بدليل القرآن والسنة قال تعالى : ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنِهِمْ ﴾ كما أن سكوت النبي ﷺ وعدم تعيينه لمن يخلفه هو دليل أيضاً . ولذا حين مرض أبو بكر وشعر بدنو أجله استشار الصحابة فبين يخلفه ، وبناء على ذلك عهد بالحكم الى عمر رضي الله عنه ، ولما طعن عمر رضي الله عنه أشار الى ستة من كبار الصحابة ، وأمرهم أن يتشاوروا فبين يخلفه وقال لهم : (من تأمر منكم على غير مشورة من المسلمين فاضربوا عنقه) . وبعد مقتل عثمان رضي الله عنه اختار الصحابة علياً من بعد تشاورهم .

أما الطريقة التي تتبين بها رضا المسلمين فهي إجتهدية لأنه لا يوجد نص يحدد كيفية معينة فهو أمر يتصل وطبيعة الحال .

تشكيل مجلس الشورى : يعتبر مجلس الشورى أعلى هيئة في الدولة ويعبر عنه بأهل الحل والعقد ولعل أهم ما تضطلع به هذه الهيئة هو ممارسة التشريع واختيار رئيس الدولة ، فكيف تتشكل هذه الهيئة ؟ وهل تنتخب ؟ وكيف ذلك .

ولما ظهرت الدولة الإسلامية في عهد الرسول ﷺ وجدت أنصاراً لها اجتهدوا في نشر رسالة الإسلام ونالوا بذلك منزلة علمية وجهادية . في المجتمع وهؤلاء أصبحوا بطريقة طبيعية أهل مشورة النبي ﷺ .

وبعد الهجرة انضم الى المجلس أعضاء من الأنصار بعدما أثبتوا استحقاقهم لذلك بما بذلوه من جهود وما عرفوا به من علم . وفي هذا يقول المودودي : (فكان الطبيعي آت الذين تم بمساعدتهم نشر الإسلام أن يشركوا في مجلس الشورى) لأنه ما من دعوة قامت في التاريخ الإنساني كله إلا وتولى أمرها أو المؤمنين بها .

ولو جرت انتخابات في ذلك الزمان لما اختار المسلمون غيرهم . والملاحظ أن ليس هناك طريقة محددة لتشكيل هذا المجلس مما يدل على جواز النظر والإجتهد لأن الأمر موكول الى أهل الحل والعقد ، فطريقة الانتخاب المعروفة في عصرنا ليست هي الطريقة الوحيدة المشروعة .

أما أهل الشورى فهم من ذوي العلم والعمل ومن يوثق في صدقهم لأنه لا يمكن أن يستدعي للمشاورة في قضايا الأمة إلا من كان حائزاً على ثقة الجمهور . ويشير المودودي الى القاعدة الكلية في هذه المسألة : (والقاعدة العامة التي تستنبط من تعامل الصحابة بل من السيرة النبوية هي أن الخليفة لا ينبغي أن يشاور من يشاء بل ينبغي أن يشاور في أمر المسلمين من كان جازراً ثقة عامتهم) .

والسؤال الذي يطرح نفسه في غياب النص كيف تتبين هذه الثقة ؟ وهل يكون ذلك عن طريق الانتخاب ؟ أو التعيين ؟ .

يرى المودودي : (أما تبين من يجوز ثقة المسلمين فالظاهر في بابيه أنه لا يمكن أن يختار له نفس ذلك الطريقة الذي اختاره المسلمون في بدء الإسلام . ولاشك أن طرق الانتخاب في هذا الزمان هي أيضاً من الطرق المباحة) .

مجلس الشورى واختيار رئيس الدولة :

هل يمكن أن ينوب مجلس الشورى عن الأمة في انتخاب الرئيس ؟ دون الرجوع الى الأمة ؟ يرى بعض فقهاء الفكر السياسي الإسلامي أن هذه الهيئة باعتبارها تمثل ثقة الأمة

وسلطتها بشكل منظم لها الحق في أن تعين رئيس الدولة لأنه ليس هناك ما يمنع من تضيق دائرة الانتخاب وتفويض الأمر لأهل الشورى لأن هذه المسألة تعتبر تنظيمية لا غير .
فلذا تبين أن الانتخاب لا يؤدي الغرض وهو اختيار أصلح الأفراد لقيادة الأمة بسبب تفشي الأمية . العصبية أو المصلحية ...

ولقد استند في هذا الرأي الى الممارسات السياسية في عهد الخلافة الراشدة . فسيدنا أبو بكر استشار بعض الصحابة من أهل الشورى وعهد بالحكم الى عمر رضي الله عنه .
ولما طعن عمر رضي الله عنه طلب من بعض الصحابة ليختاروا واحداً منهم . وقبل هذا الاختيار من طرف الأمة نظراً للثقة المتبادلة .

بالإضافة الى أن الانتخاب لا يعتبر فرض عين . لأنه لم يحدث أن شارك جميع المسلمين في بيعه الخلفاء الراشدين مما يدل على أن الانتخاب فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن البعض الآخر . فالإسلام قرر مبدأ عاما وهو الشورى بين الحاكم والمحكوم أما كيفيات الشورى فتركها للإجتهد لأهل الاجتهاد .

مبادئ تتعلق برئيس الدولة :

أولاً : إن صفة التقوى صفة معتبرة في شخص رئيس الدولة ولذا كان الخلفاء الأربعة من أتقى الصحابة ، والدليل أنهم من المبشرين بالجنة . وفي هذا يقول المودودي : (أن انتخاب الأمير لا يكون إلا على أساس الآية الشريفة ﴿إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ﴾ .

ثانياً : وجوب الشورى يعبر الإسلام الشورى واجبة والأمير محتوم عليه مشاوره أهل الرأي وقد ذهب بعض المفسرين الى القول بأن الحاكم اذا لم يستشر أهل الشورى وجب عزله .
ثالثاً : العمل برأي الأغلبية ان رأي الأغلبية لا يعد حجة شرعية في نظر الإسلام ولكنه ضرورة تنظيمية عندما يختلف الى أهل الرأي فالإمام يرجح رأي الأكثرية ولذا يقول الفقهاء هذا رأي الجمهور وهو المعتمد مما يشير استحسان رأي الكثرة .

رابعاً : عدم الإمتياز إن الأمر بصفته أمير لا يتمتع بأي امتياز اذ يوجه له النقد ويحاسب وترفع صده دعاوى وفي هذا يقول المودودي : (إن الأمير الإسلامي ليس له فضلا على جمهور المسلمين) .

مبادئ تتعلق بمجلس الشورى :

يراعي الإسلام في اختيار أعضاء مجلس الشورى بعض الشروط كالعدالة والعلم والحكمة ...
وقد أشار المودودي الى بعض المبادئ منها :

أولاً : لا ينال العضوية في مجلس الشورى إلا من كان حائزاً على ثقة المسلمين بناء على ما عرف به من علم وعمل وصدق . وفي هذا يقول المودودي : (ومجلس الشورى لابد أن يكون جائزاً على ثقة المسلمين وليس من المحذور الشرعي أن ينتخب هذا المجلس .

ثانياً : نبذ التحزب فأعضاء مجلس الشورى لا يمكن أن ينقسموا الى شيع وأحزاب لأن الإسلام يأمر بالوحدة ويحرم الفرقة لأنها مجافية لروح الإسلام ومن هذا يقول المودودي : (ومجلس الشورى لا يمكن أن ينقسم أعضاؤه جماعات وأحزاباً بل يبدي كل واحد منهم برأيه بصفته الفردية جاعلاً نصب عينيه الحق لا يثنيه عنه أي اعتبار .

ثالثاً : مبدأ الأغلبية قد لا يتفق أعضاء المجلس على رأي واحد فيعمل بمبدأ الأغلبية ويقول المودودي في هذا : (والأمور تقضي في هذا المجلس بكثرة آراء أعضائها) .

رابعاً : فصل القضاء ، ان السلطة القضائية ملزمة بما يشرع لها من قوانين غير أنها تتمتع بالاستقلال التام عن الهيئة التشريعية في حدود القانون الشرعي .

وفي الفصل الخامس تناولت أهم الانحرافات التي أدت الى تحول نظام الخلافة الى نظام الملك . ويرى أبو الأعلى المودودي أن هذا التحول تم على مراحل يمكن تقسيمها الى :

1 - إسناد مهام الدولة الى ذوي الحاکم ، أول شرخ ظهر في نظام الخلافة كان في عهد سيدنا عثمان رضي الله عنه وهو توليه أقارب الخليفة مهام لدولة .

لقد ولى الوليد بن عقبة وهو أخوه لأمه على الكوفة خلفاً لسعد بن أبي وقاص .

وولى عبد الله بن عامر وهو ابن خاله على البصرة بعد عزل أبي موسى الأشعري .

وأسند مهمة أمانة الدول لابن عمه مروان بن الحكم .

هذه نماذج يوردها المودودي :

وقد أحس الصحابة بهذا الانحراف لقد قال سعد ابن أبي وقاص للوليد (أراكم والله ستجعلونها

ملكا) .

ومما زاد الخطأ فداحة كما يرى المودودي (أن أفراد العائلة الذين ارتقوا في عهد عثمان كانوا جميعاً من الطلقاء) ومنهم من أهدر الرسول ﷺ دمه لعبد الله بن سعد بن أبي سرح ، ومن نزل فيه قوله تعالى : ﴿إِذَا جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ﴾ كالوليد بن عقبة ، ومنهم من شهد له بغلة الدين كروان بن الحكم ...

2 - والانحراف الثاني وقع في طريقة تقويم الخليفة ومحاسبته ان الثوار الذين تجمعوا واتجهوا صوب المدينة حيث أحاطوا بمنزل سيدنا عثمان وطلبوا منه أن يتنحى عن الحكم (الخلافة) قاموا بعمل ليس من حقهم لأنهم ليسوا نواباً عن الأمة أو من أهل الحل والعقد .

ومن جهة أخرى فإن الكيفية التي احتجوا بها ليست شرعية فالإسلام أعطى للأمة حق محاسبة الحكام ولكن بطريقة منظمة من أهل الحل والعقد .

كما أن سيدنا عثمان لم يفعل ما يوجب القتل كل ما في الأمر أنه اجتهد ويمكن أن يخطأ .

3 - الإنحراف الثالث عن نظام الخلافة ظهر في بيعة سيدنا علي رضي الله عنه .

أ) من ذلك أن الموقف الحيادي لبعض كبار الصحابة كان له أثر سلبي لأن المفروض كما يرى المودودي أن يتعاون الجميع مع الخليفة ضد الوالي المتمرّد وهو سيدنا معاوية .

ب) المطالبة بدم سيدنا عثمان من طرف جناح عائشة أم المؤمنين ومعاوية أخذ شكلاً قليلاً لا شرعياً لأن الطريقة الشرعية أن يتقدم الورثة الشرعيون للحكومة بالقضية ويمهلونها لتحقيق في ذلك ، ولذا يقول المودودي : (والتصرف الذي كان أكثر لا قانونية ولا شرعية هو تصرف الفريق الأول - جناح عائشة - إذ أنهم بدلاً من التوجه الى المدينة ورفع دعواهم هناك حيث يقيم الخليفة والمجرمون وورثة المقتول) توجهوا الى البصرة لتجميع الجيوش ويلحق بهذا موقف معاوية حيث قام يطالب بدم عثمان فعل ذلك كوالي على الشام الدليل أنه سخر الجيش لغرضه . ولم يفعل ذلك بصفته أحد أقارب المقتول .

4 - لما تمت مبايعة علي رضي الله عنه من كبار الصحابة وأهل الحل والعقد بالمدينة أصبح من حقه أن يتصرف كخليفة فعين سهيل بن حنيف على الشام . والذي لم يقبل به معاوية فعاد الى المدينة .

ان عزل سيدنا معاوية من طرف الخليفة قراراً دستورياً ، ومع هنا رفضه معاوية بصفته والياً على الشام . فهذا هو رابع الإنحرافات عن نظام الخلافة ، كما أن واقعة الجمل أن محاربة الخليفة من طرف فئة خارجة عن سلطان الخليفة كما يرى المودودي .

5 - يرى أبو الأعلى المودودي أن مطالبة معاوية كوالي على الشام للخليفة علي رضي الله عنه تعد أيضاً مخالفة دستورية لأن الأمة هي التي تملك هذا الحق أو أهل الحل والعقد دون سواها .

6 - يرى أبو الأعلى المودودي أن قرار التحكيم جرى خارج الشرعية لأن الله تعالى يقول : ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقاتلتا أو فسلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلتا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله﴾ .

ويرى المودودي أن الحكيم ذهب الى التفاوض خارج الإطارين حيث قال عمر بن العاص لأبي موسى الأشعري : (كيف الأصوب في هذا الأمر ؟ فقال له : نخلع هذين الرجلين ونجعل الأمر شورى فيختار المسلمون من شأؤوا ، إن خلع الرجلين غير وارد في الآية وما هو إلا رأي

رأه الحكمان ليس له أصل شرعي ، ثم وهل الحكمان من حقها عزل الإمام أو تعيينه .
إن هذا الموقف يعتبر خرقاً للدستور ونظام الخلافة الراشدة ، وأقل من يقال أنه إجتهااد
خاطئ .

7 - يرى أبو الأعلى المودودي أنه لما تنازل الحسن رضي الله عنه الى معاوية عن الخلافة سنة
41 هجري كان يُنتظر أن يجعل الخلافة شورى بين المسلمين لكن الطعنة كانت لنظام الخلافة
بمعهد معاوية الى ابنه يزيد بالحكم رغم اعتراضات الصحابة حول طريقة تعيين الخليفة من جهة
ومن جهة ثانية حول سيرة يزيد وعدم أهليته للخلافة ؛ ولهذا أجهز معاوية على نظام الحكم
(الخلافة) .

تعطيل نظام الخلافة :

يرى أبو الأعلى المودودي أن نظام الخلافة الإسلامية تعطل وذلك لما عطلت أهم مبادئ
السياسة الشرعية وأهمها ما يلي :

أولاً : طريقة تعيين الخليفة

أول تغير حدث يرى المودودي في نظام الخلافة مسمى القاعدة الدستورية التي تنص على أن
الخليفة يُختار عن طريق الشورى ولا ينال منصب الخلافة إلا من رضي به المسلمين ، وتعطل
هذا المبدأ بحكم معاوية الذي لم يخير فيه المسلمون بل اضطروا إليه اضطراراً ولذا كان معاوية كما
يرى المودودي أول من حرم المسلمين حقاً من حقوقهم السياسية .

ثانياً : تعطيل مبدأ الشورى

بحكم معاوية أضحت الشورى التي هي مبدأ أساسي في نظام الحكم شكلاً دون مضمون ،
وصار أهل الشورى لا يتمتعون بمكانتهم الشرعية ولا هم من أهل الرأي والكفاءة ، ولذا يقول
المودودي كانت أكبر كارثة إن خلا المجتمع من هيئة لها سلطة الفصل في المشاكل القانونية .

ثالثاً : انعدام حرية القضاء

إن القضاة في الإسلام حرية مطلقة في حدود النصوص الشرعية ولا سلطان لإمام الدولة
عليهم ، ويوضع المودودي ذلك بقوله : (كان مبدأ حرية القضاء واحد من مبادئ الأساسية في
الدولة الإسلامية) .

وبحكم معاوية أصبح الولاة يتجرأون على عزل القضاة ويتدخلون في عملهم ، وهذا في رأي
المودودي هو السبب في اعراض العلماء الصالحين عن منصب القضاء .